

الأرض ومغارها التي بارَكنا فيها وامت كلمة رَبِّكَ الحسني على نبي اسرائيل (والأرض التي بارك الله فيها هي أرض الشام كما جاء في آيات أخرى كثيرة في القرآن الشريف كقوله (٢١ : ٧١) وَنَجِّنَاهُ وَلَوْطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ) وقوله (١٧ : ١) سَبْطَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ) فأنت ترى من هذا أن آيات القرآن في هذا الموضوع يفسر بعضها بعضاً وان المراد من ميراث نبي اسرائيل لما تركه المصريون هو ما كان لهم ببلاد الشام

(المسائل بقية)

باب المناظرة والمراسلة

٣

حجة بحث النسخ

قال حضرة الدكتور: وإذا قشنا الاحاديث — الى ان قال — فالقرآن لا يجوز ان ينسخ بالسنة ولو كانت متواترة وبه قال الامام الشافعي رحمه الله وليس فيه منسوخ مطلقاً كما قال أئمة بعض المفسرين كأبي مسلم الاصفهاني وكما دل على ذلك الاستقراء والدليل واتي بكلام ثم قال . « والذي نرامن ان العقل لا يستبفتح وقوع النسخ في القرآن الشريف اذا كان القرآن يبين لنا نصاً جميع ما نسخ وجميع ما لم ينسخ او ان الرسول (ص) يبين ذلك يانا ينقل متواتراً ويتفق عليه عملاً بين المسلمين الخ والنظر يرى باديء بدء بعد المقارنة بين كلام حضرة الدكتور ان قوله والذي نراه نحن الخ هو رجوع منه ونسخ لقوله فالقرآن لا يجوز ان ينسخ بالسنة ولو كانت متواترة، لانه اذا كان النسخ هو كما ذكر ابطال حكم الى بدل او لغير بدل وجاز ان يقبل قول الرسول (ص) هذه الآية منسوخة لا الى بدل مثلاً في حق من علم صدوز ذلك القول منه (ص) فما ذلك الا قول يجوز نسخ القرآن بالسنة وهو

مناقض لقوله لا يجوز نسخ القرآن بالسنة فقوله الثاني لا محالة رجوع عن قوله الاول واعتراف بان القرآن ينسخ بالسنة المعلوم صدورها عن رسول الله (ص) وبذلك نكتفي عن الرد عليه في قوله بمذم جواز نسخ القرآن بالسنة وسيأتي لنا كلام على الاخبار التي يلزم الأخذ بها وعلم صدورها عن رسول الله (ص) اما ما ذكره حضرة المذكور من اشتراط احد الامرين للنسخ إما تبين القرآن لنا نصا جميع ما نسخ وجميع ما لم ينسخ او تبين الرسول (ص) كذلك وينقل متواترا الخ

فقول فيه ان حضرته ذكر ان النسخ يقتض لا يستصح عقلا يعني انه جائز عقلا فهل ما اشترطه للنسخ واجب على الله وعلى رسوله (ص) عقلا فما هو؟ ام شرعاً - فإين هو؟ وهل يشترط ذلك فيما نسخ لفظه ومعناه لا الى بدل لان تعريف النسخ الذي ذكره اول الرسالة يشمله وليس هو داخل فيها انكر وقوعه من نسخ لفظ بلفظ او نسخ لفظ وإبقاء حكمه

وما معنى اشتراط التواتر فان النسخ انما كان يقع في زمان الرسول (ص) وقت نزول الوحي وذلك مضي واقضى والله تعالى ورسوله (ص) لم يلزموا الامة ولم يوجبوا عليهم ان يتقوا الدين الى من بعدهم بالتواتر ولم نرد ذلك ولا في موضع من كلامهما ولم يجعل ذلك شرطاً لا للتبليغ ولا للقبول وسيأتي مزيد بيان لذلك ان اشتراط حضرته ذلك مع اشتراطه ان يتفق عليه عملا بين المسلمين مما لا يجوز عقلا لا امتناع تأخر ما يلزم في وجود شيء عن وجوده كاسبابه وشروط وجوده والنسخ قد وقع بدليل قوله تعالى « ما ننسخ من آية » الآية والتواتر واتفاق عمل المسلمين انما هو بعد ذلك والله تعالى لم ينصب ذلك شرطاً لقبولنا ذلك او ان الحلال لا ينكشف لنا الا باحدهما فظهر ان ذلك لا يصلح لان يكون سببا للنسخ ولا لبلوغه اليه -

اما اشتراط حضرته في رسالته لبيان النسخ طريقة معينة مخصوصة وهي ان يقول الله تعالى او رسوله صلى الله عليه وسلم هذه الآية ناسخة وهذه منسوخة فهو التزام لما لا يلزم واكتفاء بما لا يكفي ولا يطرد في جميع المسائل فان النسخ مشترك لفظاً يصدق على معاني مختلفة وصدقه عليها مختلف فيه ثم هو في افراد كل واحد

من مصادقاته قد يكون عاما . ثم معرفة المراد منه قد يكون مجملا فاذا قيل هذه الآية منسوخة او هذه ناسخة فقط ولم يقرن ذلك بما يعين المراد احتمل ذلك نسخ كل هذه الآية او بعضها او زيادة امر في النسخ مع بقاء المزيد او رفع شرط أو قيد او زيادتهما الى غير ذلك فحين ان مجرد قوله هذه الآية ناسخة وهذه منسوخة لا يكفي في بيان المراد الا بانضمام ما يبين المراد مع ذلك مما يتبين به مورد النسخ المعين واذا كان الله أجاز النسخ في شرعه بجميع معانيه كما دل عليه كلام السلف او بعضها كما هو قول المتأخرين ففي الموارد المخصوصة أي ووقت البيان لا يجوز ان يؤتى بما لا يتبين المراد منه الا مع ميين - والبيان اخراج الشيء من حيز الإشكال الى حيز التجلي فظهر بذلك ان معرفة النسخ والمنسوخ لا يتوقف على خصوص ما ذكره حضرة الدكتور بل معرفته في كل محل بما يبين المراد هو الاولى وان لم يكن بلفظ ناسخ او منسوخ ومن ذلك ما ذكره العلماء في معرفة الطريق الذي يكون النسخ بها ناسخا والمنسوخ منسوخا

وليت شعري ألا يكفي في الدلالة على النسخ تأخر التاريخ مع التعارض والتناقض بين الحكيم ككون الشيء في آية حلالا وفي آية بعدها متأخرة نزولا حراما والعكس؛ وقد ذكر علماء الاصول طرق معرفة النسخ والناسخ والمنسوخ وبينوا ذلك فارجع الى كتبهم ان شئت

ثم لا ندري ما الموجب لطعن الطاعنين واستهزاء الهازئين بعد ثبوت جواز النسخ عقلا وشرعا ووضعا ووقوعه في الشرائع فعلا كما اعترف بذلك حضرة الدكتور فليتأمل حضرته في هذا الموضوع وليعلم انه باذنه الى التهمك والتعريض بمخالفته الى استحقاقهم أشد العذاب قبل اوانه اذ لم يتم حجة على ما قال ولم يحط علما بما لديهم من الحجج لا سيما معاصريه اذ لا يمكننا إنكار اطلاعه على ما هو مسطور في زبر الأولين وان كنا نستبعد امكان اطلاعه على الكل تقول ذلك قياسا على انفسنا وكما قال ذلك الكبار وتقول أيضا اذا كان النسخ هو ما ذكرنا سابقا عن السلف (رض) وما ذكره حضرته وأنه يرى ان العقل لا يستقبله فلا محل للتشنيع على من قال بوقوعه في القرآن وعليه فاقول بوقوع النسخ في القرآن او عدم وقوعه منحصر في الدليل القلي

وفي الاستقراء اي تتبع آيات القرآن فحضرة الدكتور استدل على عدم وقوع النسخ في القرآن بقوله تعالى « لا مبدل لكلماته » حيث قال فلا يجوز ان يبدله الله بعد وعده بعدم تبديله اذ النكرة (أي لفظ مبدل) في سياق النفي تعم وأقول قد اختلف في ان المتكلم هل يدخل في عموم خطابه أم لا والحق انه لا يدخل إلا بقرينة وليس هنا قرينة تدل على ذلك بل القرينة تدل على عدم دخوله

فالأية المذكورة ليس هي عندنا مما تدل على منع النسخ بمعناه السابق وانما تدل على صيانة القرآن عن اتحال المبطلين وعبث اعداء الدين وان الله لا يجعل لهم عليه سبيلاً وذلك نظير قوله تعالى « إنا نحن نزلنا الذكر وانا له حافظون » وقوله « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » وتقول أيضاً نفي الشيء، فرع عن ثبوته ولا شك هنا ان المراد بنفي المبدل نفي جميع التبديل بجميع معانيه وأكثر معاني التبديل لا يجوز ان ينسب إلى الآله وعليه فلا يدخل في عموم المنفي كما خصص عموم قوله تعالى « ان الله على كل شيء قدير » بما سوى الواجب لاستحالة تعلق القدرة به — ويقرب من ذلك قوله تعالى « فلا يظهر على غيبه أحداً » فانه لولا الاستثناء لمن ذكره لوجب ان لا يطلع على غيبه أحد مطلقاً لكنه لا يجوز بحال ان يقال انه تعالى داخل في عموم المنفي

فتبين بما ذكرناه ان التبديل المنفي في قوله تعالى لا مبدل لكلماته انما هو التبديل الذي يكون من البشر كما كان يفعل اليهود والنصارى في كتابهم اما التبديل بمعنى النسخ بان يبدل الله آية مكان آية أو ينسخ حكمها هو أو رسوله لا من تلقاء نفسه فهذا لا عيب فيه كما ذكر الدكتور والرسول (ص) معصوم عن التبديل من تلقاء نفسه وإذا كان النسخ هو ما ذكرناه عن السلف فإنكار وقوعه مكابرة ومخالفة لما هو ثابت في الواقع كما دل على ذلك الاستقراء إذ ما من عامٍ إلا وقد خص وما من مطلقٍ إلا وقد قيد الآيات التوحيد وما ضاهاها وأيضاً قوله تعالى « واذا بدلنا آية مكان آية » خاصة في معنى من معاني التبديل ومحله الم عين والفاعل معلوم فهي بلا ريب نص في جواز النسخ الذي لا عيب فيه عقلاً

أما قول حضرة الدكتور فما ذكرناه هنا وهناك يدل على ان تفسير الآية هكذا: وإذا اتينا بحكم في الشريعة الاسلامية بدل حكم في الشرائع السابقة ووضعناه مكانه قالوا انما انت مقتر كذاب تخلق الاحكام وتنسبها الى الله الى آخر الآيات - وزعم ان القول بأنه مقتر في قوله تعالى « وإذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مقتر » انما صدر من أهل الكتاب الموجودين بالمدينة الخ واقول ان قوله انما صدر من أهل الكتاب الموجودين بالمدينة هو اعتراف منه بجواز ان تكون هذه الآية مدنية فاحفظه

ثم ان ما ذكرته حضرة وحمل الآية عليه غير صحيح لما قدمناه ولأن سياق الآية لا يدل عليه وانما يدل على خلافه فانه تعالى انما ذكر المشركين ثم حكى هذا القول عنهم ورد عليهم بان اكثرهم لا يعلمون لأنهم ليس معهم كتاب والمشركون هم الذين زعموا ان الفلام النصراني يعلم النبي (ص) اقترأ وكذبا كما كذبهم الله في هذه الآية وغيرها ويدل على ذلك ايضا ان الله لما برأ رسوله (ص) من تهمة الكاذبة ذكر ان سبب تهجمهم واقدامهم على ما هو واضح البطلان انما هو ضلالم وعدم ايمانهم بآياته فانه تعالى لا يهديهم وأكد في الرد عليهم بان المقتر في تبديل آيات الله انما يكون من لا يؤمن بها وهذا نص ايضا في ارادة المشركين فظهر ان القائل بانه مقتر انما هم المشركون ولأن الآيات قبلها وبعدها انما هي في ذكر مساوي المشركين وتحذير المؤمنين من التخلق باخلاقهم والاقداء بآدابهم وعن الاصفاء والاتفات الى شبهاتهم عند نزول ناسخ او تبديل آية مكان آية لأنهم لا يؤمنون بآيات الله فلم يهدم للصواب في الجدل فهم يستدلون على كذب الرسول صلى الله عليه وسلم بما يرون في كتابه من النسخ لاعتقادهم ان ذلك تناقض لعدم علمهم بما في ذلك من الحكم والمصالح

أما أهل الكتاب (اليهود) فلم يأت لهم ذكر حتى يهود الضمير اليهم وايضا فان الله تعالى قد عين هؤلاء القائلين بأنهم الذين لا يؤمنون بآياته وهذا لا يصح صدقه على اليهود اذا كان المراد بالآيات الاحكام وبالآية الواحدة الحكم لايمانهم بالتوراة وإن أريد بالآيات الجمل من الكلام المحدودة المخصوصة فان أطلقت

على عبارات التوراة فكذلك وان لم تطلق بطل حمل الآية المبداء على شيء من عبارات التوراة فثبت بذلك ان المراد واذا بدلنا آية من القرآن مكان آية منه قال المشركون انما انت متروهم لا علم لهم بالتوراة ولا باحكامها

ثم نقول لو كان التبديل ابي النسخ ممنوعا في القرآن مطلقا وان الله لا يبدل آية مكان آية لما صح تقيده في جواب الكفار حين قالوا لرسول الله (ص) «انت بقرآن غير هذا او بدله» حيث امر رسول الله (ص) ان يجيبهم بقوله «قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي» فانه لا معنى للتقييد حينئذ وبذلك وهذا تبين عدم دخول التكلم وهو الله تعالى في عموم لفظ «مبدل» من قوله «لا مبدل لكلماته»

ان من تتبع آيات الكتاب وجد فيه ما يلجته الى القول بوقوع النسخ فيه فعلا كما اخبر الله بوقوعه فيه مستدلا على جواز ذلك وحسنه بارتباط الشرع بالقدر أي تلازمها — لا ينكر ذلك إلا من كابر وجدانه وخالف ظاهر القرآن وخرج به عن حدود مرامه الذي فهمه رسوله (ص) وبينه لأصحابه (رض) الذين شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل والتفسير والمراد من الخطاب لما بينهم الوقائع والأسباب فلا يجوز لمن لم يحضر الوقائع ولم يعرف الأسباب والموانع ولم يمارس محاورات أهل الشرائع ان يهجم على كلامهم (فضلاً عن كلام الله) ويؤوله بان يحمله على معاني يفرضها مع ترك ما سبق الكلام فيه وله . انما يختار هذه الطريقة المحرفون الخراصون كالقرامطة والملحدون من المتصوفة وسائر الطوائف المتدعة الذين اذا تكلموا في القرآن يترامى للناظر في كلامهم انهم كأنما يتكلمون في دين جديد نزل عليهم ابتداءً وكأنه لم يكن نزل على رسول قد بين حدوده وأوضح احكامه وفسر مرامه وكأنه لم تلقه أمة ولم تعمل به الطوائف حتى جاء هؤلاء بأرائهم السخيفة وأقوالهم الساقطة الضعيفة — كل ذلك لم يقع من هؤلاء الا بتركهم السنن النبوية وهجرهم لطريق السلف وبالاخص آثار الصحابة (رض) ولتعد إلى ما كنا بصدده فنقول

قد تقدم لنا ان قوله تعالى « واذا بدلنا آية مكان آية » دليل واضح على جواز النسخ في القرآن كما انه جائز في سائر الأديان وانه لا تعارض بين هذه الآية وقوله تعالى « لا تبدل لكلماته » الآية

ومن الأدلة الناصة على جواز النسخ في القرآن بل على وقوعه قوله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها » الآية وقد قدمنا كلام السلف في تفسير هذه الآية نقلاً عن تفسير ابن كثير رحمه الله

ودونك ما ذكره حضرة الدكتور في تفسيرها فانه قال في رسالة له سابقة أدرجت في الجزء الثاني من المجلد التاسع من المنار الأغر بعد ان ذكر قوله تعالى « ما ننسخ من آية أو ننسها » ما نصه « الآية هنا هي ما يؤيد الله تعالى به الانبياء من الدلائل على نبوتهم والمعنى ما ننسخ من آية تقيمها دليلاً على نبوة نبي من الأنبياء أي نزيلها وتترك تأييد نبي آخر بها أو ننسها الناس لطول العهد بمن جاء بها فاننا بما لنا من القدرة الكاملة والتصرف في الملك نأتي بخير منها في قوة الاقناع واثبات النبوة أو مثلها في ذلك » —

ونحن ندعو القراء الكرام إلى المقارنة بين ما نقل عن السلف في تفسير هذه الآية وما قاله حضرة الدكتور فإذا كان لفظ آية يدل بالاشتراك اللفظي على معاني متعددة فهل يجوز لأحد كائناً من كان ترك المأثور عن العارفين بالمراد واختراع معنى آخر من عند نفسه بعد أكثر من ثلاث عشرة مائة سنة؟ وهل هذا التفسير بالرأي في مقابلة المأثور الذي توافرت الأدلة الشرعية على منعه والتحذير منه كما دل العقل على قبح تفسير كلام أحد على غير مراده —

وتقول أيضاً اذا كانت الآية هنا هي (المعجزة) كما يقول حضرة الدكتور فما معنى ازالتها وترك تأييد نبي آخر بها؟ فان المعجزات انما هي امور خارقة للعادة يظهرها الله على ايدي انبيائه لتدل على صدق دعواهم وقد انقضت بانتقضاء الزمن المشروط لوجودها وليست هي جارية على سنن الكون المعتادة حتى تبقى ككل باقي يرى تابها وخاضعاً لاسبابه ونواميس جريه في بقائه وتطوراته وأكثير المعجزات اعراض لا قيام لها بنفسها وانما هي واقعات تنقلها الامم كسائر الاخبار

انه لا يمكن تأييد نبي بمعجزة هي نفس معجزة نبي آخر والممكن انما هو ان يؤيد بثبوتها لأنها ان كانت معجزة النبي الاول موجودة بين ايدي الناس فكونها معجزة الثاني متمتع ولا تفضي ذلك الى تحصيل الحاصل وان كانت قد فقدت فالأخرى انما هي مثلها والنسخ او الازالة او الترك لا يكون الا لما يجوز ان يظهر اولما هو موجود فاذا امتنع عقلا ان تكون نفس معجزة نبي متقدم هي نفس معجزة نبي متأخر لم يبق في تفسير الآية الا ان يقال هكذا : ما نسخ من آية اي من مثل آية او نسختها نأت بخير منها او مثلها . ومؤداه ما ترك مثل معجزة الانات بثبوتها اليس هذا تناقضا يجب ان ينزه القرآن عنه ؟ وتقول ايضا انه لو سلم جواز وقوع النسخ في المعجزات فانه لا يتصور وقوعه الا في القرآن حين امكان النسخ أي وقت نزول القرآن وقبل وفاة رسول الله (ص) فثبت الاستدلال بهذه الآية على جواز النسخ ووقوعه في القرآن حتى على تفسير حضرة الدكتور للآية بمعنى المعجزة فان القرآن من اعظم معجزات نبينا (ص)

وتقول ايضا ما ذكرناه عن السلف هو المتعين ويلزم الاخذ به لان هذا الدين انما جاءنا بتوسطهم فلا يجوز لنا ان نخرج عن جميع اقوالهم الا بحجة واضحة ومن المحال ان لا يوجد لاحد منهم قول موافق لها -
وايضاً لو كان هذا الكتاب نزل علينا ابتداء ولم يبينه مبين لنا لما جاز لنا ان نستبد بقولنا في مواطن الاشتباه وعدم وجود مرجح ومن هنا قالوا لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة

وفوق ذلك كله ان هذه الآية ذكرت في ذيل خطاب الله لعباده المؤمنين تسكيناً لهم ودفعاً للشبه التي يبتها بينهم اهل الكتاب والمشركون من قولهم ان محمداً يأمر بالشيء ويمنع عن غيره ذلك من تشكيكاتهم الكاذبة فرد الله عليهم وأعلم عباده المؤمنين بالحكمة في ذلك ونبههم على ان هذا انما هو حسد من اعدائهم ودونك الآية وما قبلها يتبين لك ان ما ذكرناه عن السلف هو المطابق لظاهر سياق الآية بعد ما عرفناك فساد تفسير حضرة الدكتور قال الله تعالى (٢ : ١٠٤) يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا وللكافرين عذاب اليم

١٠٥ ما يورد الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين أن يُنزل عليكم من خير من ربكم والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم ١٠٦ ما نسخ من آية أو نسخها نأت بخير منها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) فالآية دلت على أن الذين كفروا يكرهون نزول الخير على الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ولما كان النسخ انما هو زيادة خير وفضل من الله كنسخ بعض الاحكام الشاقة التي كلف بها بني اسرائيل وكنسخ ما فيه خير مما نزل على محمد (ص) الى ما هو أكثر خيراً منه ذكره تبارك وتعالى كالفروع من قوله «والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم» وأتبع الآية بقوله «ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير» استدلالاً لصحة النسخ لانه اذا كان من المقرر لديك ومن المسلم لدى اعدائك ان الله تعالى هو خالق الخلق واستعدادهم المختلف باختلاف الزمان والمكان فمن اللازم لذلك اذا وجد مقتضي نسخ بعض الاحكام والتعاليم الأهلية إلى ما هو انبى باحوال المكلفين وأكثر خيراً لهم وهذا ظاهر في تلازم الخلق والأمر - وقوله تعالى عقب ذلك (١٠٧) ألم تعلم ان الله له ملك السموات والأرض وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير) هو زيادة لا يوضح الحجة معناه انه اذا كان هو الخالق للاشياء فهو يعلم المناسب والاصح بها واذا كان هو الولي والملك فلا بد لكل ملك من احكام فاذا كان الملك ذا حكمة وعدل مختبراً أحوال الرعية فلا يليق بعله ترك ما فيه زيادة الخير والانبى باحوالهم لما هو أحاط منه مع علمه بذلك

اما قول حضرة الدكتور في رسالته السابقة بعد قوله تعالى (أو ننسها): ننسها الناس لطول العهد بها (يعني المعجزة) الى آخره - فيقال عليه ان الضمير في ننسها عائد على الآية وقد قدمنا فساد تفسيرها بالمعجزة لأننا نقول ان الله قد وعد في هذه الآية بانه اذا نسخ آية أو انسأها فهو لا محالة يأتي بخير منها أو مثلاً وعداً لازماً لتلازم الشرط والجزاء - فاذا أبي الدكتور تفسير الآية الا بالمعجزة فهل أتى الله بخير من كل معجزة انسيت أو أتى بمثل كل معجزة انسيت عن كل واحد من انبيائه؟ وما معنى قوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) فهل كان يقرئه عدد معجزات الأنبياء قبله عليه وعليهم الصلاة والسلام

وأيضاً قد قرأ بعض القراء « ما نسخ من آية أو نساها » بفتح النون وهزة بعد السين ومعناه حينئذ نؤخرها وحضرة الدكتور ذكر ان معنى ما نسخ ما ترك وعليه يكون المعنى هكذا: ما نسخ أي ما ترك من آية أي معجزة أو نساها أي نؤخرها . وهو على ما فيه من الركاكة ومخالفة ما ذكرناه عن السلف لا يعطي ما أراده ذكر حضرة الدكتور في رسالته السابقة بعض الآيات المنسوخة ورد بزعمه على من قال بنسخها حيث اني رأيت انما مال الى التأويلات الزائفة ومع ذلك هي لا تنتج مراده فلم أر للتطويل فائدة بالرد عليه لان ما ذكره بين البطلان بنفسه -

ويكفي في الجواب عليه عن ذلك كله حتى بعد تسليم تأويلاته ان يقال له بجواب مجمل: ان هذه الآيات التي زعمت انها ليست بمنسوخة كآية تقديم الصدقة قبل مناجاة الرسول (ص) وغير ذلك هل ترى انها محكمة بمعنى ان دلالتها حين نزولها وبعد نزول آيات التخفيف بعدها على السواء من كل وجه؟ فان قلت نعم فعليك البيان بشرط عدم التأويل والخروج عن الظاهر لان ترى ان التأويل للمنسوخ على غير ظاهره وإبقاء الناسخ على ظاهره هو القول بالنسخ عندنا لا فرق الا في اللفظ والعبارة وان قلت بتغير الدلالة ولو من بعض الوجوه فقد قلت بالنسخ صراحة وواقفتا وهو غاية ما تمناه

لم يقع خلاف بين المسلمين في جواز النسخ ووقوعه من غير فرق بين كونه في الكتاب او السنة حتى قيل انه مما اتفق عليه اهل الملل - الا اليهود فقد منعه للتوراة وقالوا انه لا يجوز ان يرسل الله رسولا بنسخ شيء من التوراة قالوا ذلك وجوزوا لأجبارهم نسخ ما شاءوا من التوراة - والا ما يحكى عن ابي مسلم الاصفهاني انه قال لم يقع شيء من ذلك في القرآن وهذا مما بعد من اكبر غلطاته حتى قال الحافظ ابن كثير بعد ان حكى قوله وقوله هذا ضعيف مردود ومردول وقال السيد صديق حسن خان ولعله تقلاعن الامام الشوكاني: واذا صح هذا عنه فهو دليل على انه جاهل لهذه الشريعة المحمدية جهلاً قطعياً واعجب من جهله بها حكاية من حكى عنه الخلاف في كتب الشريعة فانه انما يتعد بخلاف المجتهدين لا بخلاف من بلغ في الجهل الى هذه الغاية انتهى

ولم أر احداً حكى قول الاصفهاني الا واتمى عليه باللوم . ونحن لا ترى في
الطعن فائدة (١) لانا نعلم كثيراً انه ما من أحد غير انبياء الله ورسله الا ويؤخذ
من قوله ويترك ومن تتبع الغلطات ولو من كبار الرجال وجدها في كل شيء من
الاشياء وامر من الامور ولا يبقى يديه شيء من الحق وذلك هو الحسبان المين

اتان علي بن ابي طالب

كتاب الترية

ألف علماء اوربا كتباً كثيرة في فن الترية فلما كتب في ذلك الفيلسوف
سبنسر كان ما كتبه ناسخاً لطريقة من قبله ولكثير مما جاؤا به وقدوة جديدة لمن
عاصره ولمن يجيء بعده فهو الذي بنى قوانين الترية على أسس المنفعة وبين خطأ
الناس في تقديم الزينة على المنفعة كما جرى عليه المتوحشون من اقدم زمن يعرفه
التاريخ . وكتابه في الترية أشهر من أن يذكر فينوه به وقد ترجمه بالعربية محمد

(١) المارچ : قد أحسن الكاتب في عدم اقراره لصديق حسن خان على
طعنه هذا بأبي مسلم واين هو من ابي مسلم بل اين منه شيخه الشوكاني في فهم القرآن ؟
انا نجل الشوكاني ونعرف له فضله في علوم الحديث والآثار والفقه ولا نظن انه نبز
أبا مسلم بالجهل ومحمد من صديق حسن اهتداءه بكتب الشوكاني ومحاربه التقليد
وان كان في عامة أحواله مقلداً للشوكاني ولكنا لا نرى طعنه هذا في أبي مسلم الا
هفوة من هفوات الغرور . نعم ان لا بي مسلم غلطات ولكن اي عالم كتب او الف
أو ابدى علماً وفها فسلم من الغلط والخطأ ؟ ألم ينكر هو والشوكاني على الائمة
المجتهدين وعلى من قبلهم من علماء السلف كثيراً من المسائل حتى بعض فروع مسألة النسخ ؟
ألم يحصر الشوكاني المنسوخ في بضع آيات ويخطئ المتقدمين في سائر ما عدوه
منسوخاً ؟ فكيف يمد أبو مسلم من أجهل الناس بالشريعة ان وجد لهذه البضع
الآيات معنى ينافي النسخ بالمعنى الخاص الذي ينفيه ؟